



البنك المركزي العراقي  
قسم الاستقرار النقدي و المالي



# تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع

2019

العدد العاشر

**تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي**  
**(الفصل الرابع - 2019)**

**Early Warning Report for the Banking Sector**  
**(Fourth Quarter– 2019)**

البنك المركزي العراقي

2019

البنك المركزي العراقي – 2020

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي – الفصل الرابع 2019

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
11 - 3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5 - 3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7 - 5	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
6 - 5	1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ )
7 - 6	2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد ( $M_2$ )
11 - 8	ثالثاً/ التغيير في معدلات اسعار الفائدة
9 - 8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
11 - 9	2-سعر الفائدة الحقيقي
25 - 12	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
12	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
14 - 12	2- الودائع المصارفية / $M_2$
15 - 14	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
16 - 15	4-المضاعف النقدي
17	5-ربحية المصارف
18-17	6-القروض المتمثلة/ إجمالي الائتمان النقدي
19-18	7-القروض المتمثلة/ إجمالي الودائع
20-19	8-القروض المتمثلة/ إجمالي الاصول
22 - 20	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
25 - 22	10- فجوة الائتمان للنتائج
29 - 26	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
27 - 26	أولاً/ معدل التضخم
28 - 27	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
29	ثالثاً/ فجوة الناتج المحلي الاجمالي (GDP GAP)

## قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة العملة	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع $M_2$	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد $M_2$ ، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد $M_2$	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
11	سعر الصرف (النافذة، السوق) وفجوة سعر الصرف	7
13	نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى $M_2$	8
14	نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية الى إجمالي الودائع	9
15	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
16	نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية و المضاعف النقدي	11
17	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
20	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
21	رأس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
23	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
27	معدل التضخم و معدل سعر الفائدة الحقيقي	18
28	نسبة فائض أو عجز الموازنة الى GDP، نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي	19
29	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	20

## قائمة الأطر

25-24	طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي (Credit- GDP- Gap)	1
-------	--	---

## المقدمة

يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد العاشر من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الرابع لعام 2019، الذي جاء تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية. أذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الأختلالات فيه أن وجدت ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لأدامة قطاع مالي سليم.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر إستقرار العملة وأداء المصارف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) وهو إنعكاس لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تراجعاً أثناء شهر كانون الاول من عام 2019 بنسبة (-0.1) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر كانون الاول من عام 2018 والبالغة (0.4) نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار في شهر كانون الاول من عام 2019، شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع تراجعاً في الفصل الرابع من عام 2019 وصلت إلى (77.7%) بعد أن كانت (80%) في الفصل الرابع للعام 2018

تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنّ القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، إذ شهدت نسبة الودائع المصرفية إلى  $M_2$  إنخفاضاً طفيفاً من (57%) في الفصل الرابع من عام 2018 إلى (54%) من الفصل نفسه من عام 2019، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى  $M_2$  من (43%) في الفصل الرابع من عام 2018 إلى (46%) للفصل نفسه من عام 2019، وهو أمر إيجابي يدل على استقرار أداء المصارف من ناحية قبولها للودائع، كما شهدت قيمة المضاعف النقدي إنخفاضاً طفيفاً هي الأخرى في الفصل

الرابع من عام 2019 ليصل الى (1.32%) بعد أن كان (1.5%) في نفس الفصل لعام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الرابع من عام 2019، أذ بلغ معدل نمو الاحتياطي الفائض للمصارف العاملة لدى البنك المركزي العراقي (46.6%) خلال الفترة من الفصل الرابع 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، فيما تبين بأن فجوة الائتمان الى الناتج تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد الصحيح في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط او بدون النفط، وهذا يشير إلى أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها أثر في الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً اثناء الفصل الرابع من عام 2019 ليصل إلى (-0.3%) بعد أن سجل (-0.1%) اثناء الفصل الرابع من عام 2018، كما شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة الى GDP انخفاضاً كبيراً اثناء الفصل الرابع من عام 2019 لتصل إلى (-6.1%) بعدما كانت (40%) اثناء الفصل الرابع من عام 2018 وذلك نتيجة العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (4.2) ترليون دينار اثناء الفصل الرابع من عام 2019 بعدما كان فائضاً مقداره (25.7) ترليون اثناء الفصل الرابع من عام 2018، إذ سجّلت فجوة الناتج اثناء الفصل الرابع من عام 2019 انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (-9181.4) مليار دينار مقارنة بالفصل الرابع من عام 2018 والذي سجّل (-5299) مليار دينار.

## الفصل الأول

### تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

#### أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>:

تشكل السياسة التي يتبناها البنك المركزي في إدارة سعر الصرف آلية فعالة في حماية الاقتصاد العراقي من الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تواجهه، كما إن التقلبات العالية التي قد تحصل في سعر الصرف تترك آثاراً سلبية على قيمة الدينار وعلى معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه.

إن التقلبات العالية التي تحصل في سعر الصرف تجعل من الصعب التنبؤ فيه او توقع حالة استقراره من عدمها، وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، لذا لا بد من دراسة ذلك ووضع مؤشر يتابع التحركات التي تحصل في سوق الصرف من خلال مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي على العملة المحلية، وذلك عن طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال ادخال صافي الاحتياطيات الاجنبية كمؤثر اساسي في سعر الصرف في العراق ، كون أن سعر الصرف من اهم المتغيرات ذات الاثر المباشر على الاقتصاد العراقي، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الرابع

<sup>1</sup> يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

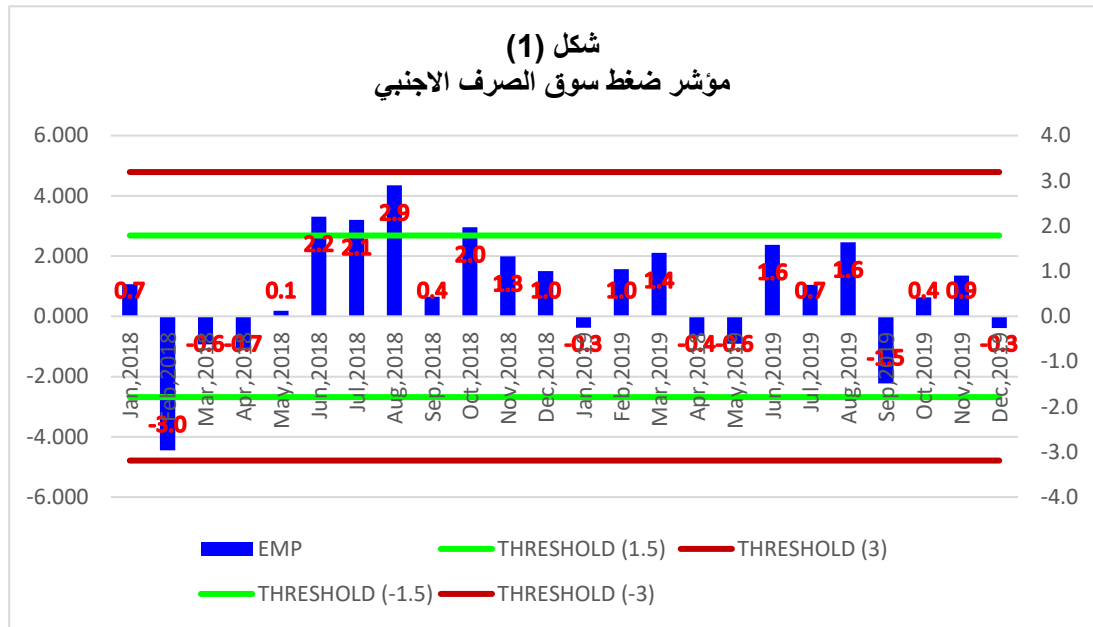
$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

للمزيد انظر:

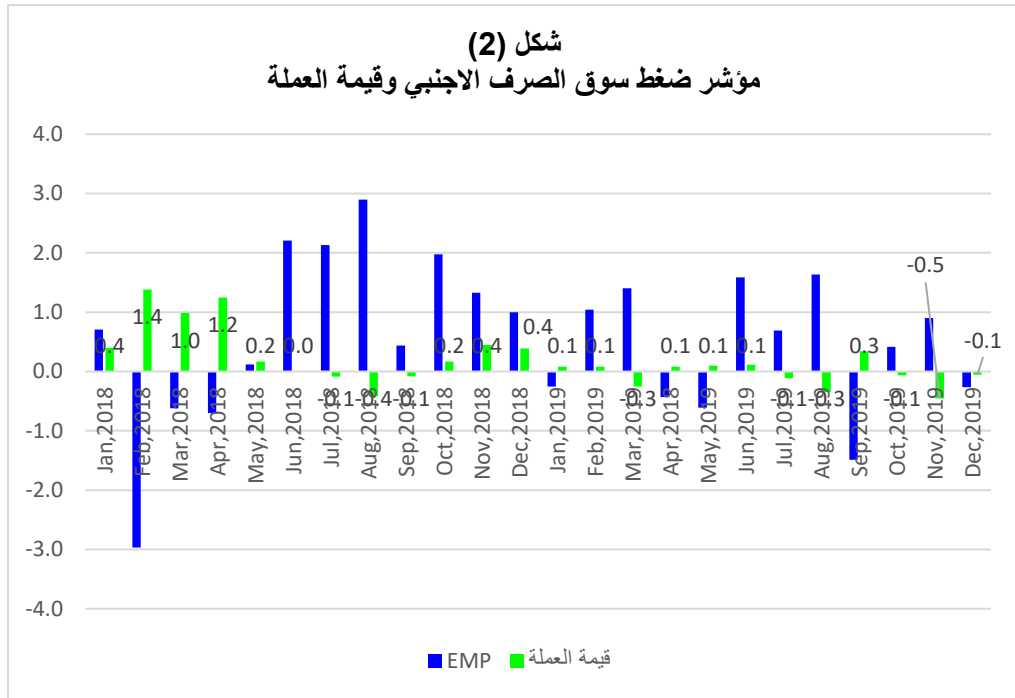
IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.



من عام 2019 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، فقد سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (-0.3) اثناء شهر كانون الاول من عام 2019 بعدما كانت قيمته (1.0) اثناء ذات الشهر من العام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي ليصل إلى (79,918) مليار دينار اثناء الفصل الرابع من عام 2019 بعدما كان (75,365) مليار دينار اثناء الفصل الرابع من العام 2018.



وقد شهدت قيمة الدينار العراقي تراجعاً اثناء شهر كانون الاول من عام 2019 بنسبة (0.1)- مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر كانون الاول من عام 2018 والبالغة (0.4) نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار في شهر كانون الاول من عام 2019 ليصل إلى (1202) دينار للدولار بعدما كان (1195) دينار للدولار في شهر كانون الاول في عام 2018، وكما موضح في الشكل (2).



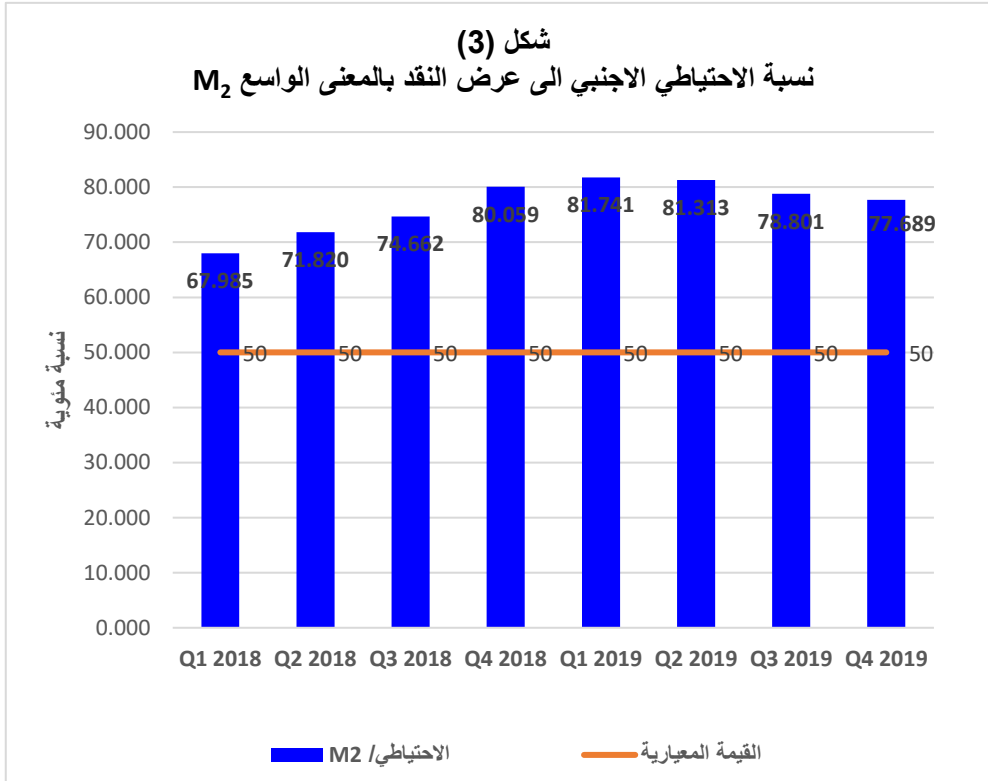
## ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

### 1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M<sub>2</sub>):

تعمل هذه النسبة كمؤشر جيد لبناء مصدات كافية لمواجهة الصدمات التي قد تحدث في حال انخفاض الاحتياطيات من العملة الاجنبية، كما أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالدينار العراقي والاقتصاد بشكل عام. كما إنها تعد مؤشراً جيداً لقياس قدرة البنك المركزي في التأثير على قيمة العملة المحلية وضمان استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار.

إذ سجّلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع تراجعاً في الفصل الرابع من عام 2019 وصلت إلى (77.7%) بعد أن كانت (80%) في الفصل الرابع للعام 2018 وكما في الشكل (3)، وهي نسبة مطمئنة مقارنة مع

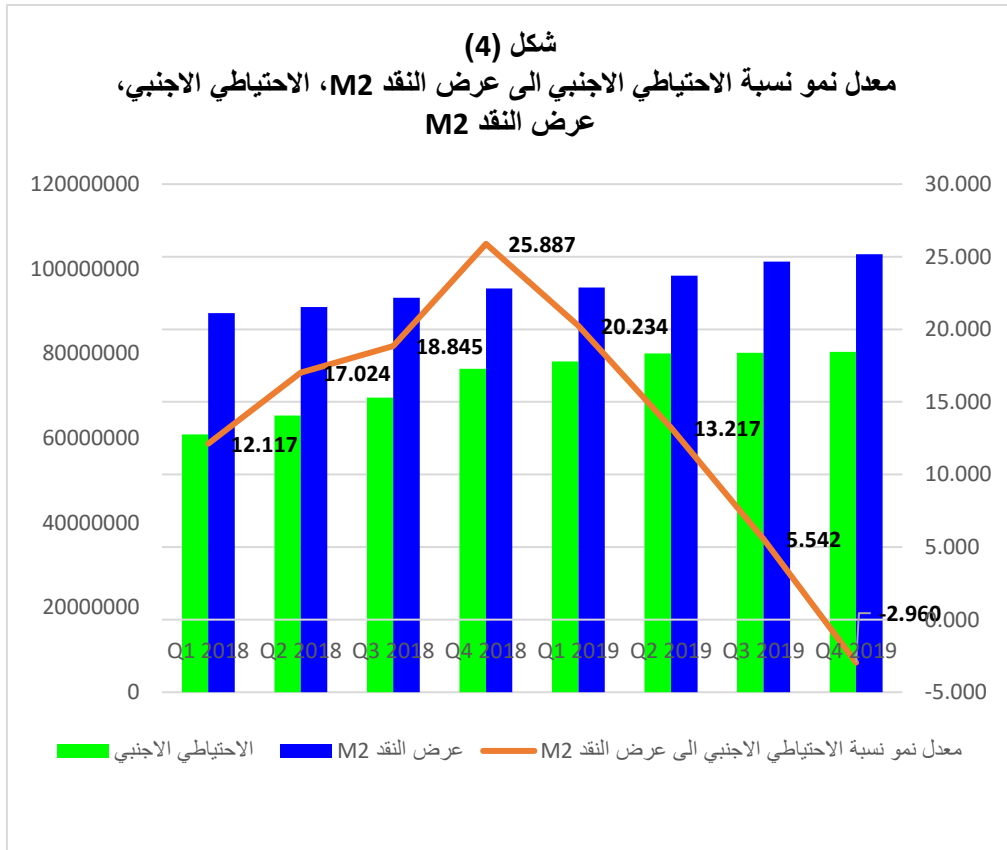
النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي بحال جيد، ومن ثمّ فإنّه لا يوجد ضغط أو تقلبات حادة متوقعة على قيمة الدينار العراقي على الاقل في الأجل القصير، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالدينار العراقي طالما أنه قابل للتحويل وبسهولة إلى العملات الأجنبية.



## 2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M<sub>2</sub>):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M<sub>2</sub>) تراجعاً أثناء الفصل الرابع من العام 2018 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، رغم النمو الذي شهده حجم الاحتياطي الأجنبي ارتفاعاً بنسبة (5%) اثناء الفصل الرابع من عام 2019 ليصل إلى (80362) مليار دينار بعد

أن كان (76398) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018، إلا ان عرض النقد الواسع (M<sub>2</sub>) شهد ارتفاعاً بنسبة أكبر وصلت الى (8%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (103441) مليار دينار بعد أن كان (95390) مليار دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018، وبالتالي فان ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M<sub>2</sub>) بشكل أكبر من ارتفاع حجم الاحتياطي أدى إلى تباطؤ نمو نسبة الاحتياطي إلى عرض النقد الواسع (M<sub>2</sub>).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

## ثالثاً/ التغيير في معدلات أسعار الفائدة:

### 1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

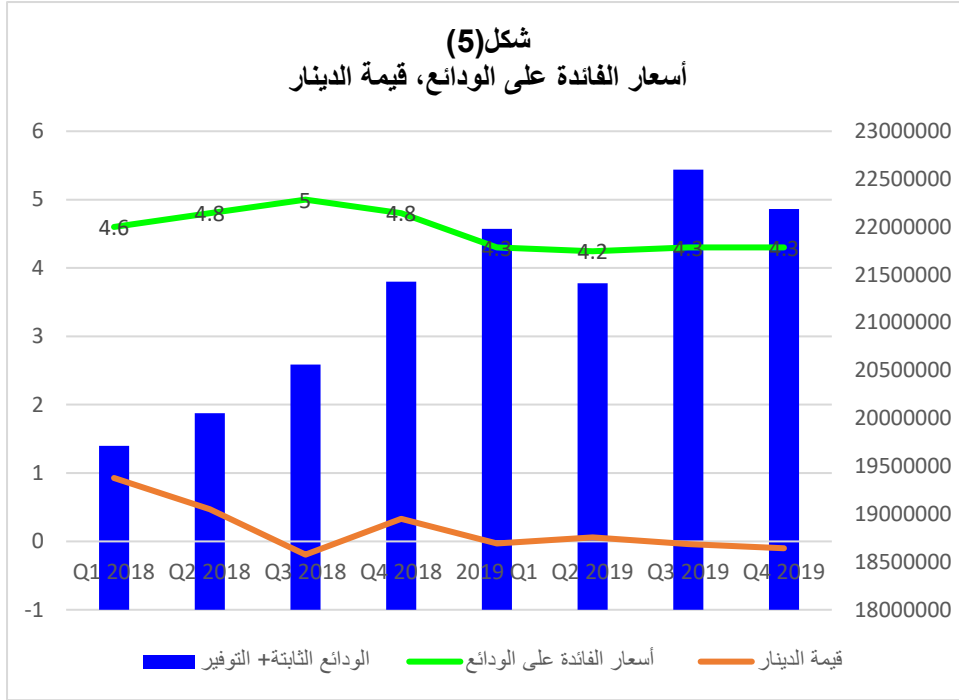
شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل إنخفاضاً أثناء الفصل الرابع من العام 2019 لتصل إلى (4.3%) بعدما كانت (4.8%) أثناء الفصل الرابع من العام 2018، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين، وبالاعتماد على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار شهدت انخفاضاً طفيفاً في شهر كانون الاول من عام 2019 لتصل إلى (-0.1%) بالمقارنة مع قيمتها في كانون الاول من عام 2018 التي بلغت (0.4%).

وقد حصلت زيادة في حجم ودائع القطاع الخاص من (21429) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018 إلى (22189) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2019 وبنسبة نمو بلغت (3.5%) وكما موضح بالشكل (5)، وهي دليل على نجاح توجه البنك المركزي العراقي على تعزيز الشمول المالي من خلال الاستمرار بتوطين الرواتب وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية لاسيما لموظفي القطاع العام بالإضافة للقطاع الخاص مما شجع على زيادة حجم الودائع لدى المصارف، مما انعكس على زيادة الوعي المصرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

وكما في الفصول السابقة، أثبتت نتائج التحليل القياسي ضعف العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق، إذ اكدت نتائج التحليل القياسي على ضعف العلاقة بين المتغيرين<sup>2</sup>، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع.

<sup>1</sup> شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

<sup>2</sup> تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الاول لعام 2016 إلى غاية شهر كانون الاول



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

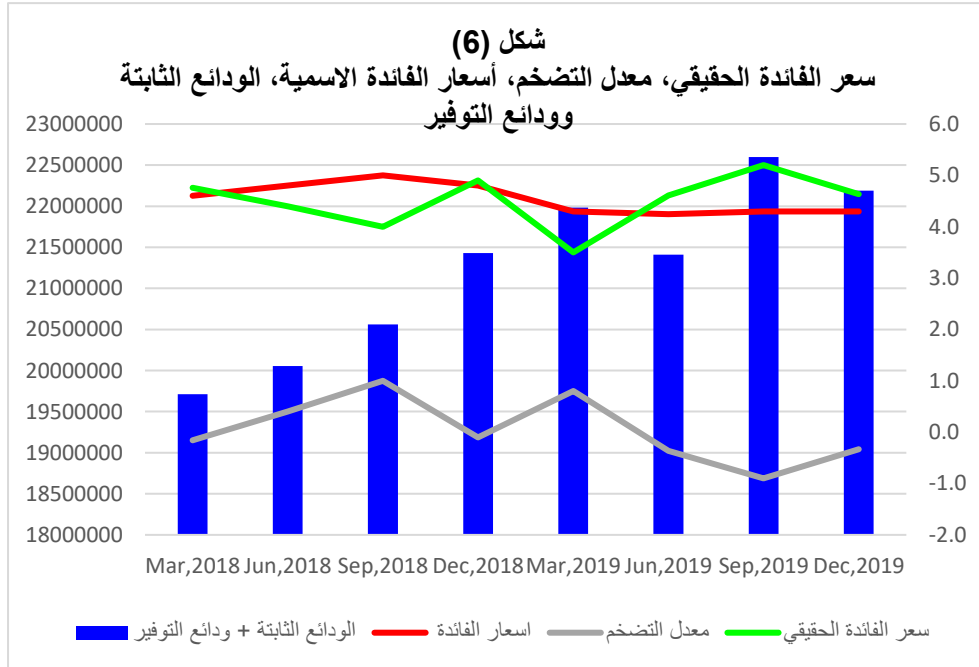
## 2- سعر الفائدة الحقيقي<sup>1</sup>:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي تراجعاً أثناء الفصل الرابع من عام 2019 ليصل إلى 4.6%) بعدما كانت قيمته 4.9%) في الفصل الرابع من عام 2018، إذ بالرغم من انخفاض معدل التضخم بنسبة (-0.3%) اثناء الفصل الرابع من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018 الا ان اسعار الفائدة الاسمية شهدت انخفاضاً اكبر من الانخفاض الحاصل في معدل التضخم وبنسبة (-6%).

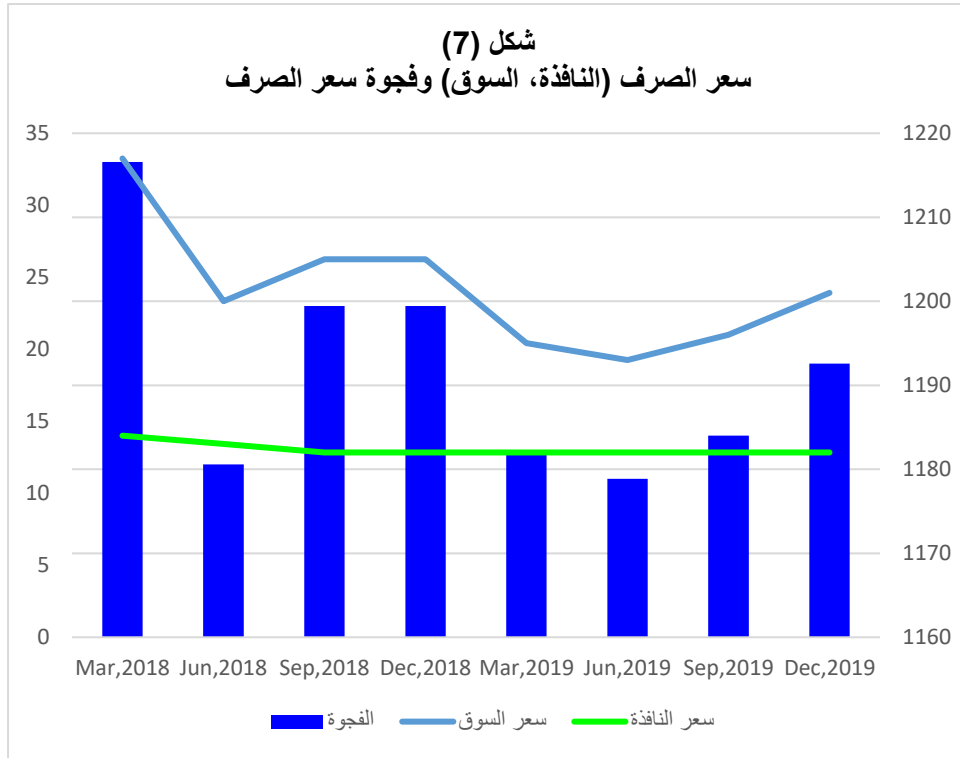
من عام 2019، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار.

<sup>1</sup> يحتسب سعر الفائدة الحقيقي من خلال طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي، اي عندما يكون معدل التضخم صفرأ فان سعر الفائدة الحقيقي هو ذات سعر الفائدة الاسمي.

وعادة ما يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً بنسبة (3.5%) أثناء الفصل الرابع من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفقتها مخزناً للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي وصلت إلى (19) ديناراً فقط بين سعر النافذة وسعر السوق أثناء الفصل الرابع من عام 2019 فيما بلغت (23) ديناراً أثناء الفصل الرابع من عام 2018، وبالتالي تم تقليص حجم المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وكما في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



## الفصل الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف

أولاً/ قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

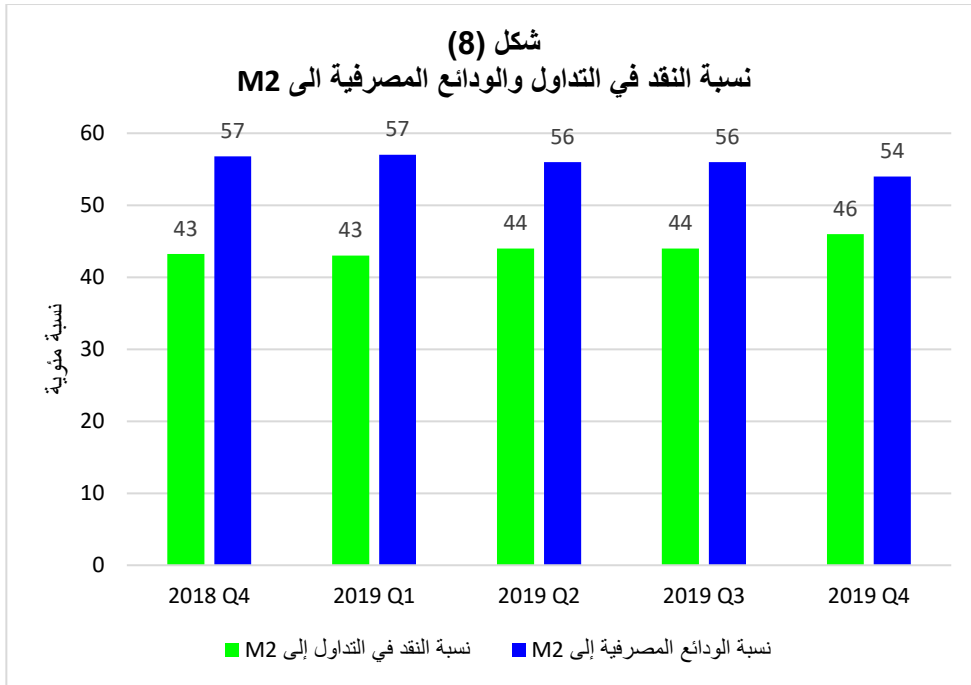
يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو اذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض. ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2019.

### ثانياً/ الودائع المصرفية / $M_2$ :

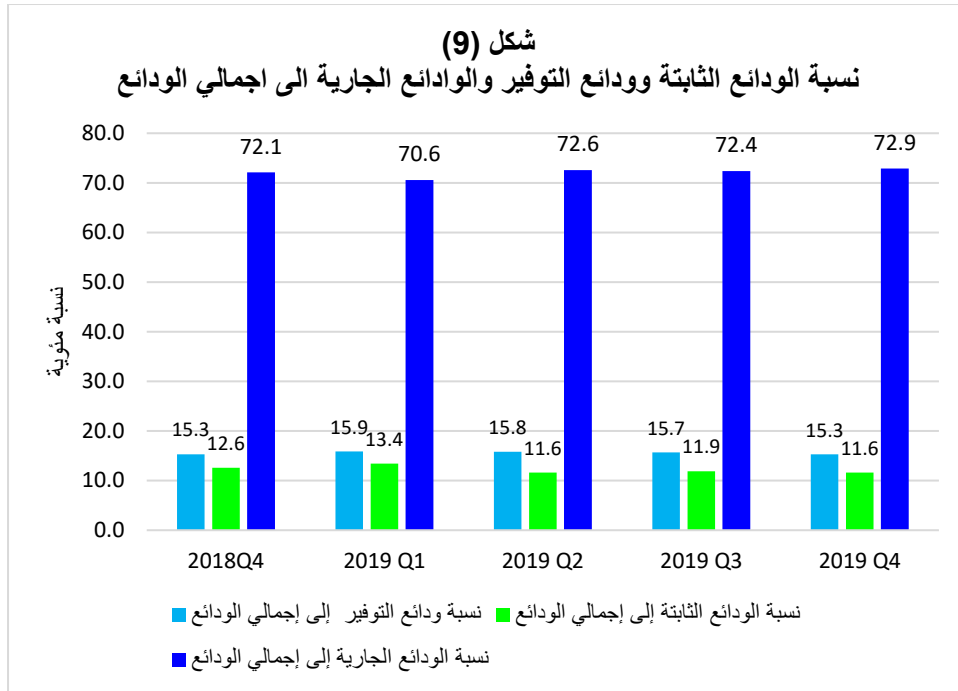
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، وإن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على وجود توجه إيجابي من قبل الأفراد والمؤسسات نحو المصارف.

يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى  $M_2$  والتي انخفضت من (57%) في الفصل الرابع من عام 2018 إلى (54%) من الفصل نفسه من عام 2019، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى  $M_2$  من (43%) في الفصل الرابع من عام 2018 إلى (46%) للفصل نفسه من عام 2019.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

أما بالنسبة إلى أنواع الودائع لدى المصارف فيُلاحظ أنّ الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر لدى المصارف، والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (72.1%) في الفصل الرابع عام 2018 إلى (72.9%) لنفس الفصل عام 2019 بنسبة نمو سالبة (1.1%)، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (11.6%) في الفصل الرابع عام 2019 بعدما كانت (12.6%) من الفصل نفسه عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (7.9%)، أما بالنسبة لودائع التوفير فلم تتغير وبقت ثابتة عند (15.3%) خلال الفصل الرابع عام 2019 عن ما كانت عليه في الفصل الرابع عام 2018. ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد زاد بنسبة (6.7%) خلال الفترة من الفصل الرابع عام 2018 إلى نفس الفصل عام 2019.

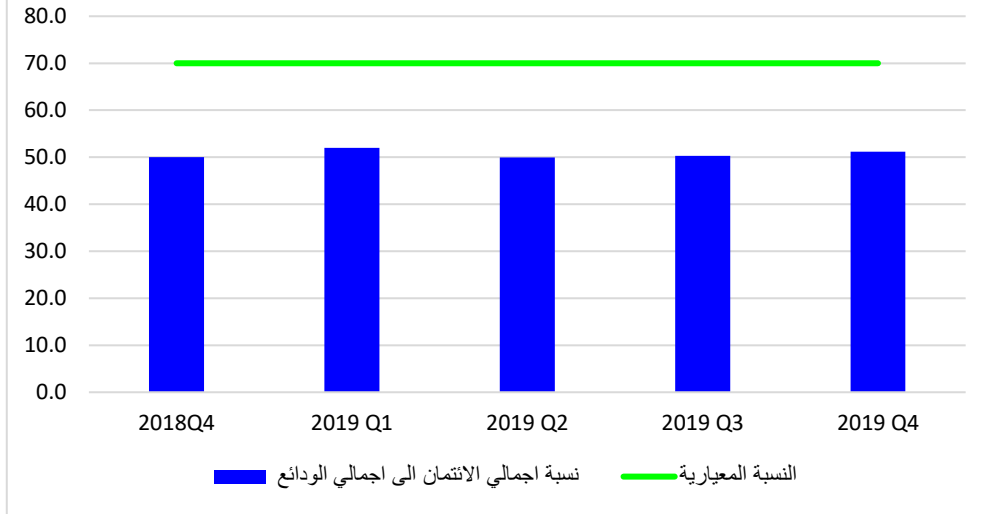


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

### ثالثاً/ إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلحظ من الشكل (10) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (51.2%) في الفصل الرابع 2019 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).

شكل (10)  
نسبة اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع

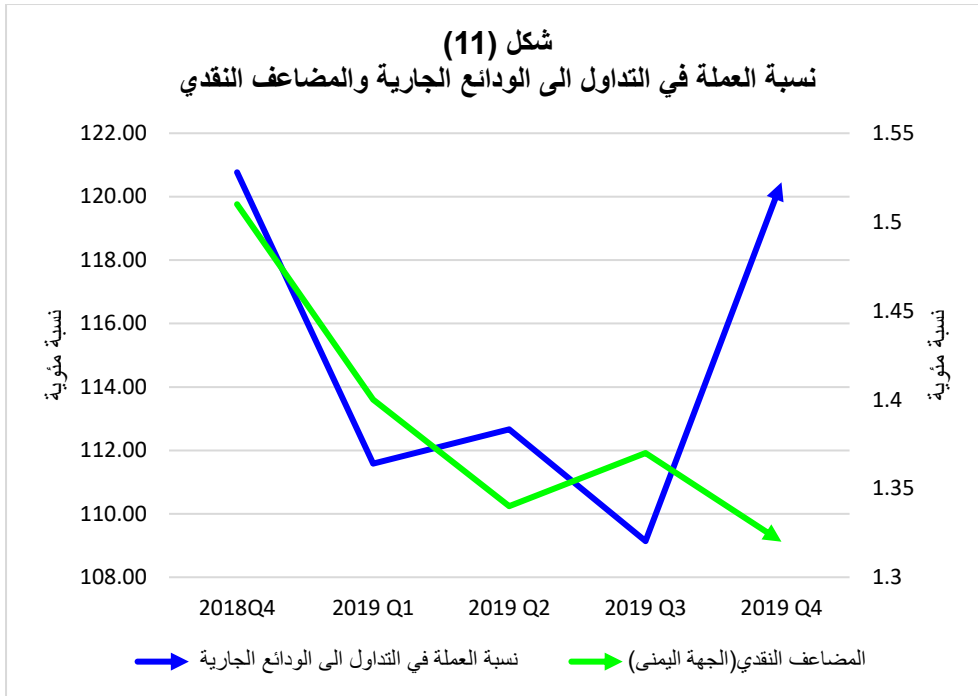


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

#### رابعاً/ المضاعف النقدي:

يُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما يبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزءاً مهماً منها، وعليه يُعرّف المضاعف على أنه مستوى رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع  $M_2$  \ الأساس النقدي  $M_0$ )<sup>1</sup>، ومن ثمّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

<sup>1</sup>  $(M_0)$  الأساس النقدي: يمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.  
 $(M_2)$  عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.

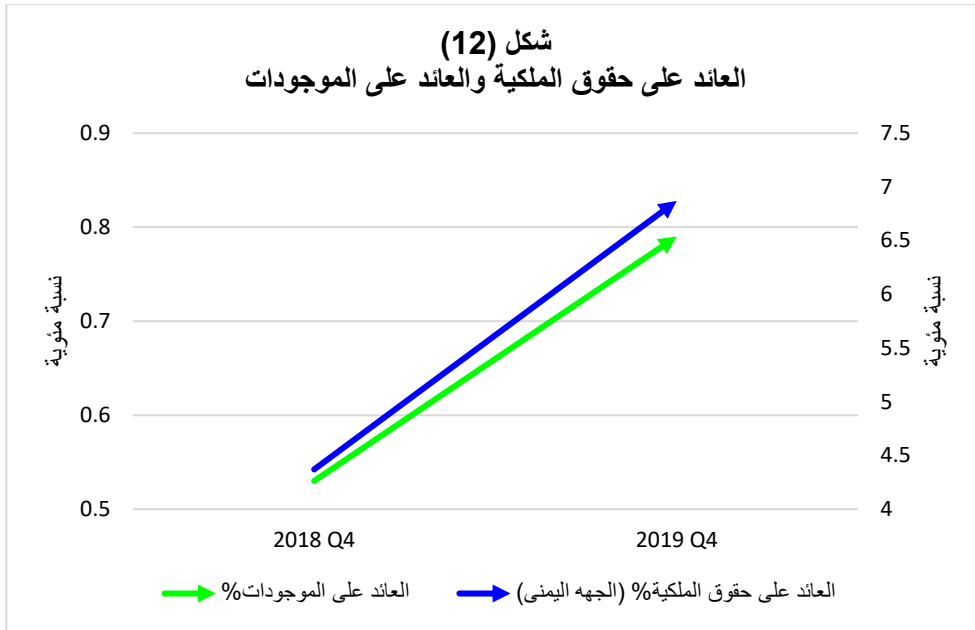


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) حصول انخفاض في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2019 ليصل الى (1.32%) بعد أن كان (1.5%) في نفس الفصل لعام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الرابع من عام 2019، إذ بلغ معدل نمو الاحتياطي الفائض للمصارف العاملة لدى البنك المركزي العراقي (46.6%) خلال الفترة من الفصل الرابع 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، في حين ان معدل نمو الائتمان النقدي خلال نفس الفترة بلغ (9.2%) أي أن المصارف أتبعَت سياسة تحفظية في عملية منح الائتمان مما أدى إلى انخفاض في قيمة المضاعف النقدي، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشراً على ضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

## خامساً/ ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



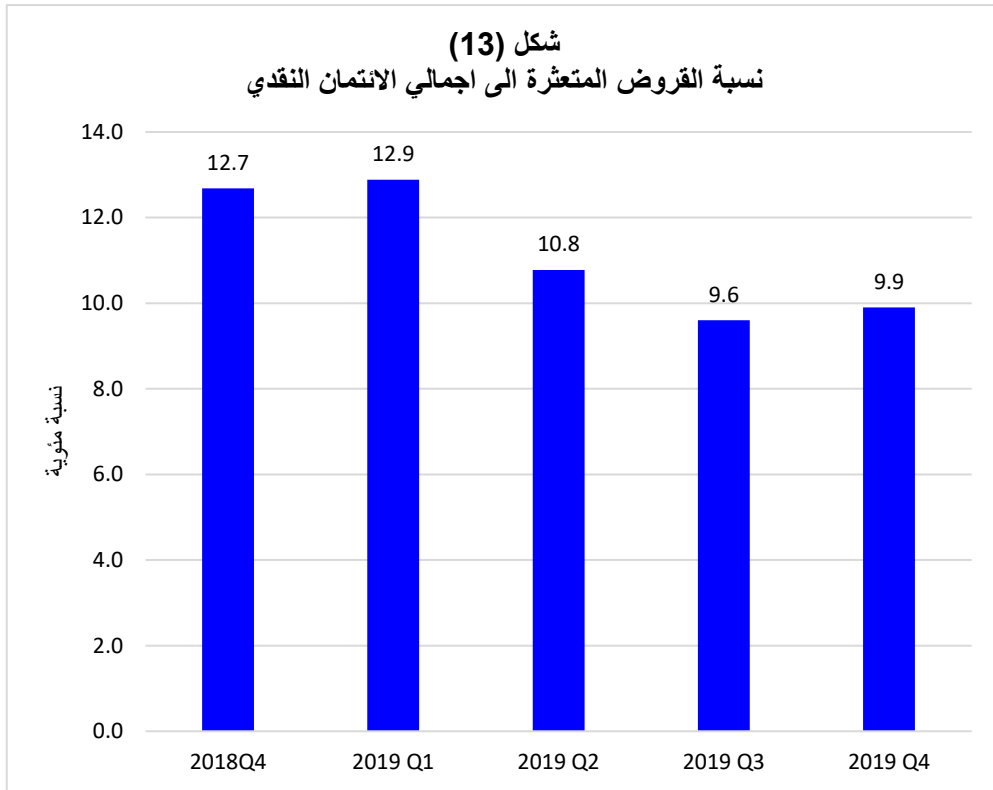
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفعت في الفصل الرابع لعام 2019 إلى (0.79%) بعد أن كان (0.53%) للفصل نفسه من عام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (4.37%) في الفصل الرابع لعام 2018 إلى (6.87%) للفصل نفسه من عام 2019.

## سادساً/ القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2019 بلغت (9.9%) بعد أن كانت (12.7%) للفصل نفسه عام 2018،

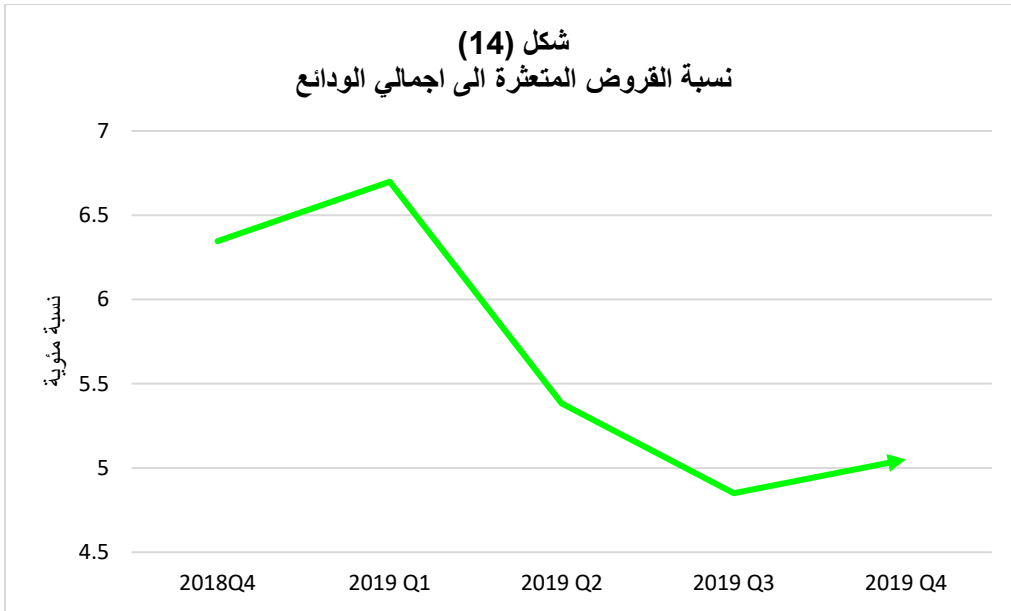
بمعدل نمو سالب (-22%) أن انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمراً إيجابياً بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يدل على أن المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان إلى الأفراد، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من امكانية تعثرها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

### سابعاً القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

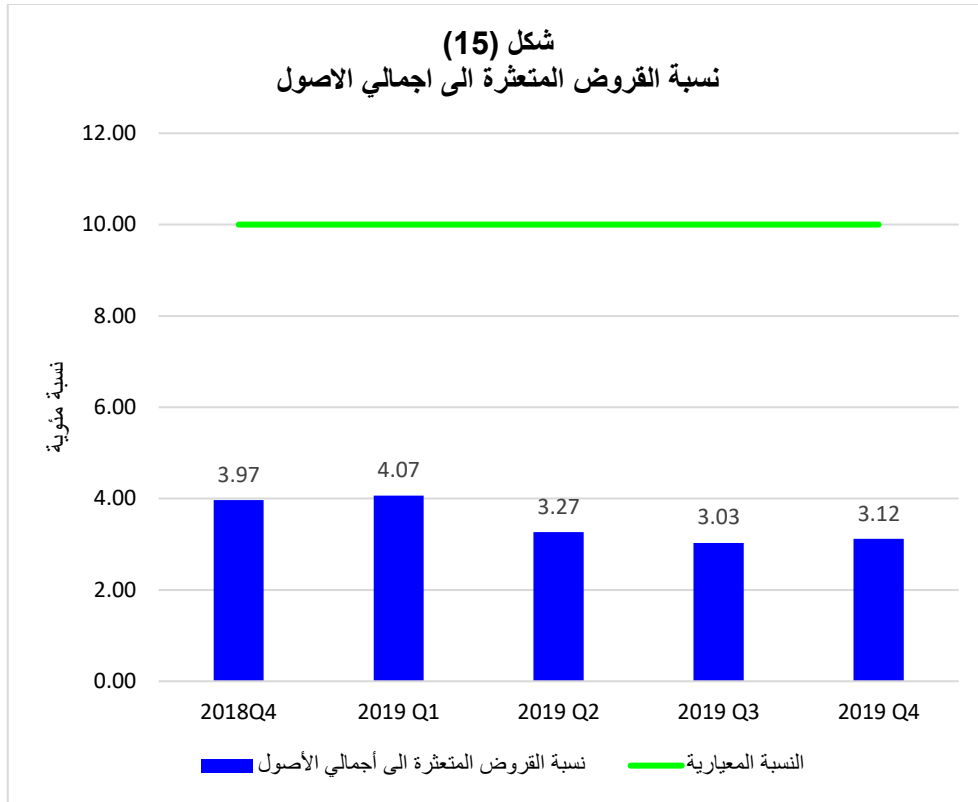
يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (6.3%) في الفصل الرابع لعام 2018 إلى (5%) لنفس الفصل من عام 2019، أن هذا الانخفاض يعد مؤشراً إيجابياً على أداء القطاع المصرفي.

#### ثامناً/ القروض المتعثرة/ إجمالي الاصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأديبات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.



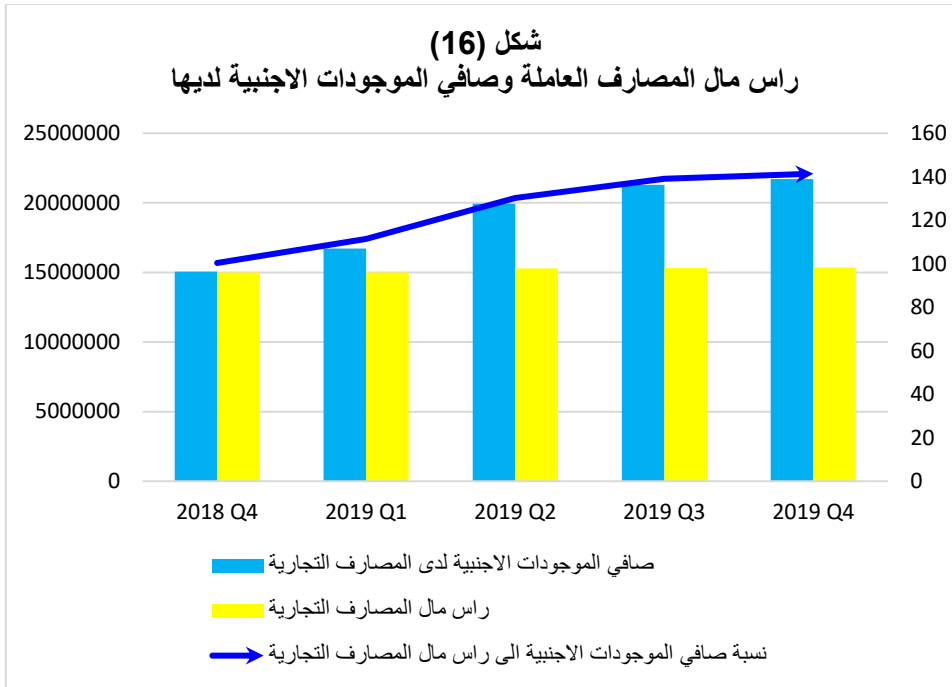


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة انخفضت إلى (3.12%) في الفصل الرابع لعام 2019 بعد أنَّ كانت (3.97%) لنفس الفصل عام 2018، أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية.

#### تاسعاً صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

من الشكل (16) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (100.3%) في الفصل الرابع من عام 2018، إلى (141.4%) للفصل نفسه من عام 2019، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الأموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (44.1%) من الفصل الرابع عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (2.3%) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1201) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الرابع لعام 2019 بعدما كان (1195) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2018، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثمّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات

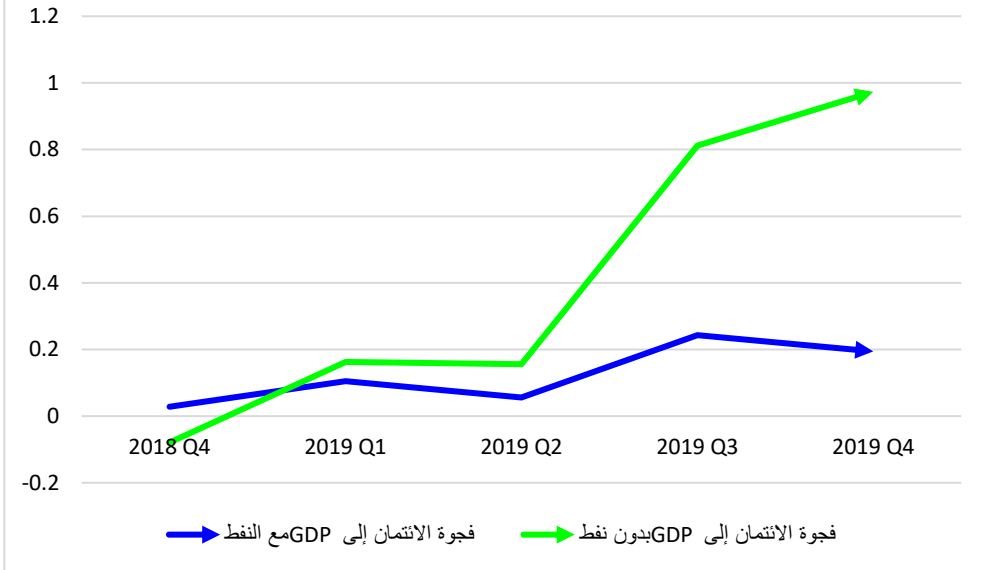
الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي<sup>1</sup>، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (77.6%) في الفصل الرابع عام 2019، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

### عاشراً/ فجوة الائتمان للنتائج:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنّها نسبة الائتمان المقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك:

<sup>1</sup> المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركبية مثلاً.

شكل (17)  
فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10%)، ومن الشكل (17) يتضح أنّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد الصحيح في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط او بدون النفط، وهذا يشير إلى أنّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسبان قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

## إطار 1: طريقة احتساب فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (Credit- GDP- Gap) :

تعد فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة لقياس سرعة نمو الائتمان، ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Countercyclical Buffers للدورات المالية Financial Cycle اقترحت لجنة بازل (BCBS) Basel Committee on Banking Supervision أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap، ويتم التوصل إلى تلك الفجوة من خلال الأتي:

أولاً: يتم استخراج نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة الآتية<sup>1</sup>:

$$Cg = D_t / (GDP_{t-3} + GDP_{t-2} + GDP_{t-1} + GDP_t) \times 100 \%$$

أذ أن =Cg نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

=D<sub>t</sub> إجمالي الائتمان النقدي خلال فترة معينة.

=GDP الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية.

t = الزمن.

ومن خلال المعادلة أعلاه يتم التوصل إلى نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تم تقسيم إجمالي الائتمان النقدي على مجموع الناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاثة السابقة إضافة الفصل الحالي، وتم اخذ الفصول السابقة للوصول إلى أدق النتائج وتعطي هذه النسبة صورة افضل حول نمو الائتمان، ثم بعد ذلك يتم ترشيح (filtering) هذه النسبة من اجل ازالة اتجاه الزمن الموجود فيها، واقترحت لجنة بازل استخدام مرشح (HP filter)، الذي تم اقتراحه اول مرة في عام 1997 من قبل ( Prescott & Hodrick ) نظراً للخصائص الجيدة التي يتمتع بها هذا المرشح، كما يوجد هنالك اختلاف في اختيار قيمة معامل (لمدا) حسب طبيعة البيانات سواء فصلية او سنوية او بسبب طبيعة المتغيرات المستخدمة، لذلك يقترح استخدام قيمة (400000) لمعامل لمدا للحصول على افضل النتائج الخاصة بالموضوع، من أجل ان تعطي نتائج اكثر دقة وذلك لان دورة الائتمان طويلة نسبياً، إذ تم تحديدها كحد أعلى (30) عام، واصبحت تعتمد من قبل بعض المؤسسات النقدية (مثال/ البنك المركزي المصري والبنك المركزي الالمانى وغيرها من البنوك) من اجل التعرف على نسبة نمو الائتمان وأخذ التدابير اللازمة اذا ما ارتفع بصورة كبيرة، ولكن بعد ذلك توصل بعض الباحثين إلى ان قيمة معامل (لمدا) كبيرة جداً وذلك لأن دورات الائتمان تختلف من دولة إلى اخرى وانه يجب تحديد قيمة هذا المعامل (لمدا) بما يتوافق مع دورة الائتمان في كل بلد، فاذا كانت دورة الائتمان (10) سنوات تكون قيمة معامل (لمدا) (1600) واذا كانت دورة الائتمان (15) سنة تكون قيمة معامل (لمدا) (25000) أما اذا كانت دورة الائتمان (20) تكون قيمة معلمة التجانس (125000)<sup>2</sup>.

- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14
- 2- Jorge E. Galán, Measuring Credit-To-GDP Gaps. The Hodrick-Prescott Filter Revisited, BANCO DE ESPAÑA, 2019, P10-P17.

ثانياً: يتم تحديد قيمة الفجوة وذلك من خلال طرح الاتجاه العام لحاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي من حاصل قسمة الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي، فتظهر قيمة الفجوة التي تم تحديد قيم معيارية لها وهي (2 - 10)، وتتم من خلال المعدلة الآتية<sup>1</sup>:

$$G = C_g - T_t$$

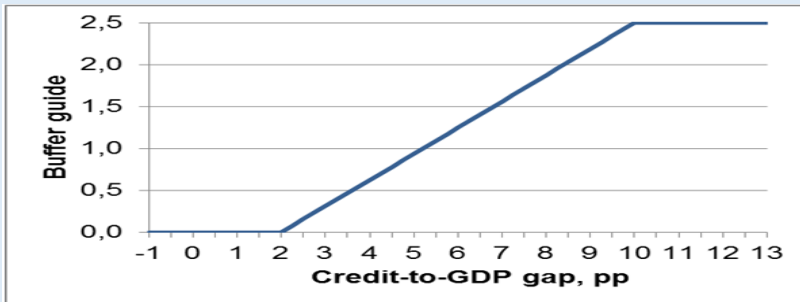
أذ أن  $G =$  فجوة الائتمان إلى GDP

$C_g =$  نسبة الائتمان النقدي إلى GDP

$T_t =$  الاتجاه العام لنسبة الائتمان النقدي مقسوم على GDP

ثالثاً: بعد تحديد قيمة الفجوة يتم اتخاذ القرار ببناء مصدات (Buffers)، وتتكون هذه المصدات من الاحتياطات الإضافية لرأس المال، وتكون قيمة هذه الاحتياطات التي تستخدم كمصدات تتراوح بين (0 - 2.5)، فإذا كانت قيمة الفجوة اقل او يساوي (2) لا يتم تخصيص اي مصدات لأن نمو الائتمان يعتبر ضعيفاً، أما إذا كانت قيمة الفجوة أكبر او يساوي (10) يتم تخصيص مصدات بنسبة (2.5) من احتياطات رأس المال لأن نمو الائتمان يعتبر كبيراً جداً ومن الممكن ان يشكل مخاطر مستقبلية، أما إذا كانت قيمة الفجوة بين (2 - 10) فإنه يتم تحديد احتياطات تلائم هذه الفجوة، والشكل الآتي يمثل العلاقة بين قيمة الفجوة والاحتياطات المطلوبة:

نسبة راس المال الاضافي اللازم لتغطية فجوة الائتمان



Source: Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

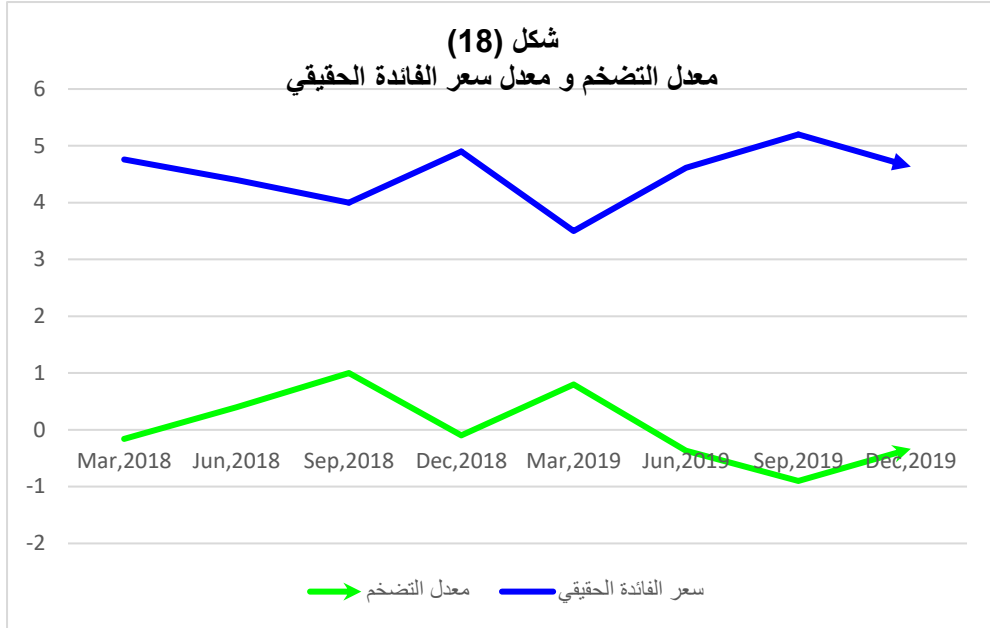
- 1- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

## الفصل الثالث

### تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

#### أولاً: معدل التضخم:

يعد التضخم واحدًا من أهم المؤشرات ذات الاثر الكبير على الاقتصاد، والذي يجب متابعته بشكل دوري وعدم السماح بتجاوز حدوده المستهدفة، وكونه ظاهرة تعبر عن اختلالات ديناميكية سببها البنيان الاقتصادي في العراق والمحكوم بالتبعية الاقتصادية للخارج (التضخم المستورد) وتحديات التنمية في الداخل. لذا يعمل البنك المركزي العراقي على متابعة اتجاهات التضخم في العراق وتحقيق استقرار الاسعار كهدف اساسي للسياسة النقدية، كون أن ارتفاع الاسعار يخفض من قيمة العملة المحلية والذي قد يؤثر على النمو الاقتصادي، وان التغيرات في معدل التضخم بالضرورة لها آثار على القطاع المصرفي، إذ يؤثر معدل التضخم بالجهاز المصرفي من خلال اسعار الفائدة الاسمية ايجاباً، وبأسعار الفائدة الحقيقية سلباً، إذ سجل معدل التضخم انخفاضاً اثناء الفصل الرابع من عام 2019 ليصل إلى (0.3-%) بعد أن سجل (0.1-%) اثناء الفصل الرابع من عام 2018 وذلك نتيجة لنجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف (الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق) رغم الارتفاع في الطلب الكلي وذلك يتضح جلياً من خلال التحسن الكبير بحجم الانفاق الفعلي بنسبة (38%) ليصل الى (111,723) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2019 بعدما كان (80,873) مليار دينار في الفصل الرابع من عام 2018. أن انخفاض معدلات التضخم لم تكن بمستوى الانخفاض في اسعار الفائدة الاسمية، مما ساعد ذلك على إنخفاض العائد على الودائع (ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي)، إذ شهد انخفاضاً اثناء الفصل الرابع لعام 2019 ليصل الى (4.3%) بعد ان سجل (4.8%) اثناء الفصل الرابع من عام 2018، وكما هي موضحة بالشكل (18).

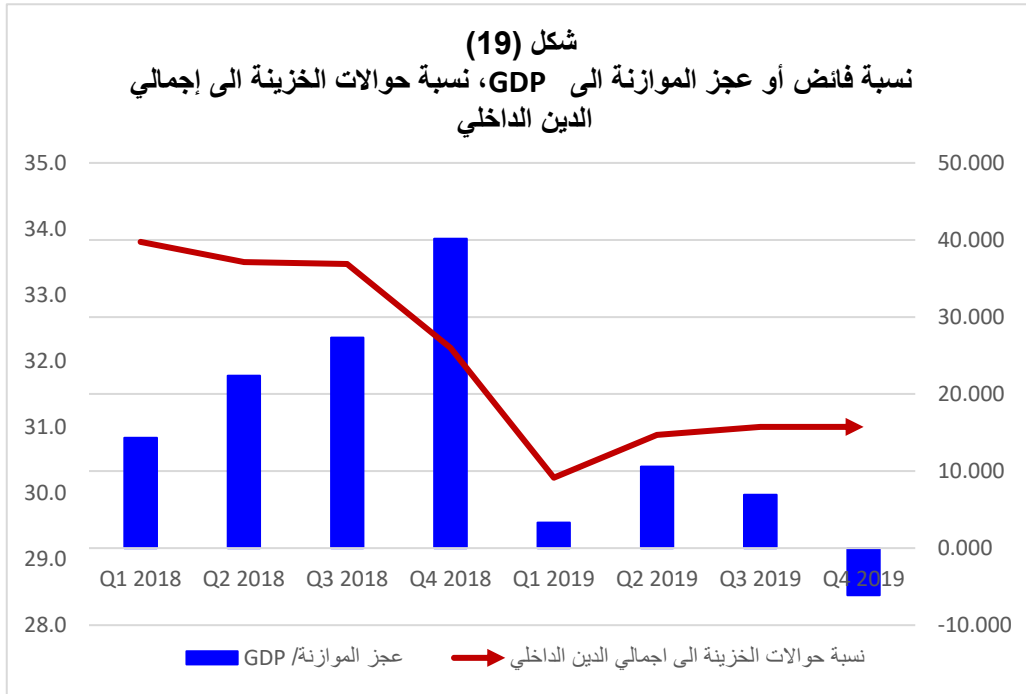


### ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة الى GDP انخفاً كبيراً أثناء الفصل الرابع من عام 2019 لتصل إلى (-6.1%) بعدما كانت (40%) أثناء الفصل الرابع من عام 2018 وذلك نتيجة العجز المتحقق في الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (4.2) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2019 بعدما كان فائضاً مقداره (25.7) ترليون أثناء الفصل الرابع من عام 2018، إذ جاء هذا العجز نتيجة ارتفاع المصروفات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (38%) لتسجل مبلغاً مقداره (111.7) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2019 بعدما كانت (80873) ترليون دينار في الفصل الرابع من عام 2018 فيما لم يكن نمو الإيرادات الفعلية سوى (0.9%) لتصل إلى (107.6)، إذ عملت هذه الزيادة في المصروفات العامة على بقاء ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، فقد شكلت نسبة حوالات الخزينة لدى



المصارف التجارية إلى إجمالي الدين الداخلي<sup>1</sup> نسبة مقدارها (31%) في الفصل الرابع من عام 2019<sup>2</sup>، وكما هو موضح بالشكل (19)، وعلى الرغم من مزاحمة المالية العامة للقطاع الخاص، إرتفع حجم الائتمان<sup>3</sup> المقدم للقطاع الخاص بنسبة (2.7%) اثناء الفصل الرابع من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018 لتصل الى (30) ترليون دينار بعدما كانت (29.2) ترليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2018.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

<sup>1</sup> إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

<sup>2</sup> البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

<http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

<sup>3</sup> تشمل الائتمان النقدي والتعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية الى القطاع الخاص.

### ثالثاً: فجوة الناتج المحلي الاجمالي (GDP GAP):

توفر فجوة الناتج تقييماً في مدة معينة لحجم الفرق بين القدرة الإنتاجية المحتملة للاقتصاد (الناتج المحتمل) والمستوى الفعلي للإنتاج. إذ ان الهدف الاساسي للقائمين على السياسة الاقتصادية هو الوصول الى فجوة الناتج الصفرية التي عندها يكون الناتج الفعلي مساوياً للناتج المحتمل. وبذلك فانه يعد مؤشراً جيداً، كون أن الناتج الفعلي والمحتمل يحققان نمواً متوازياً.

إذ سجّلت فجوة الناتج أثناء الفصل الرابع من عام 2019 انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (-9181.4) مليار دينار مقارنة بالفصل الرابع من عام 2018 والذي سجّل (-5299) مليار دينار، إذ سجّل الناتج الفعلي للفصل الرابع من عام 2018 ما مقداره (68) ترليون دينار في حين سجل الناتج المحتمل للمدة نفسها ما مقداره (77.2) ترليون دينار، وكما في الشكل (20). بمعنى ان الناتج الفعلي يقل عن الناتج المحتمل وأن الاقتصاد لم يعمل بكامل طاقته، وأنّ هناك فائضاً بالموارد التي يمكن استخدامها، وهو دليل على ان الاقتصاد يتجه نحو مرحلة الانكماش ضمن الدورة الاقتصادية، إذ يمكن أن توفر فجوة الناتج معلومات جيدة لراسمي السياسات الاقتصادية، وذلك من اجل مواجهة التقلبات او الدورات الاقتصادية.

